الجولة السادسة

رأينا فى جولة سابقة كيف أن ما استقر عليه العمل فى هذه الأمة عند أهل العلم وما دعا اليه الأستاذ البنا واحد • ورأينا أن ما استقر عليه العمل عند أهل العلم فى باب العلوم التى أسميناها « **الفقهين الكبير والأكبر** » كان لابد أن يكون ؛ ورأينا الضرورات التى فرضت وجوده وتفرض استمراره ورأينا المحامل الصحيحة لكلام سيد قطب رحمه الله فى هذه الشئون وأنه كان يتكلم فى واد آخر غير ما نحن فيه وغير ما تكلم عنه الأستاذ البنا بما لا يتناقض مع موقف أهل العلم وموقف الأستاذ البنا رحمه الله ؛ وسنرى فى هذه الجولة الكثير مما يعمق فهمنا لقضية الفقهين الكبير والأكبر :

— ١ —

خلف لنا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب والسنة فبهما بيان كل شىء يحتاجه البشر ؛ وكان شيئا عاديا أن تنشأ علوم كثيرة تخدم الكتاب والسنة ؛ وأن تنبثق عن الكتاب والسنة علوم كثيرة وأن توجد نتيجة لذلك ملايين المؤلفات ؛ اذ التأليف فى كل عصر وليد الحاجة وأثر العلم ؛ وفى كل عصر وجد علماء كثيرون وكان لكل عصر حاجاته فكان أن وجدت هذه المكتبة الاسلامية الضخمة التى لم يعرف العالم لها مثيلا فى مجموع ما حوته •

ونشأت علوم القرآن الكريم وتوسعت ونشأت علـوم الحديث وتوسعت ونشأت علوم اللغة العربية وتوسعت ؛ وكل علم من هذه العلوم دخل فيه كثير من الاختصاصات وتفرع عنه كثير من التحقيقات وألف فى الصغيرة والكبيرة من ذلك ليسع التأليف احتياجات الناس وأصنافهم •

وكما نشأ هذا وتطور فقد نشأت علوم التاريخ والفلك والجغرافيا والطب وغير ذلك من علوم اقتضتها طبيعة سير الأمة الاسلامية ؛ واقتضاه

فرض الاسلام على المسلمين أن يوجد مختصون فى كل جانب يحتاجه المسلمون •

وكما نشأ هذا كله ووجد فيه اختصاصيون ومحققون ومتتبعون ومنقحون فقد نشأت علوم ثلاثة وتوسعت ، هذه العلوم الثلاثة هى : علم العقائد الاسلامية وعلم الفقه الاسلامى وعلم التصوف والسلوك والأخلاق ورافق وجود علم الفقه ظهور علم أصول الفقه الذى يوضح طريقة استنباط الحكم الفقهى ويضبط هذه الطريقة ، واقتضى وجود علم العقائد الاسلامية أن يوجد بجانبه علم المنطق الذى يوضح طريقة الوصول الى الحكم العقلى أو العـــادى ، ويضبط طرق الوصول الى الحكم العقلى أو العادى وكيف تقوم الحجة وكيف تدحض وغير ذلك مما يقتضيه ضبط الأحكام العقلية والتصورات وكانت نشأة هذه العلوم الخمسة الأخيرة نشأة عـــادية تقتضيها طبيعة الأشياء ومسار الامة الاسلامية فلم يكن عجبا أن نشأت بل كان من العجب ألا تنشأ •

* * *

قلنا انه شىء عادى أن تنشأ العلوم الخمسة التى ذكرناها ، وهى : علم العقائد وعلم الفقه وعلم التصوف والسلوك والأخلاق وعلم أصول الفقه وعلم المنطق ، فالاسلام ربط ما بين التكليف وبين العقل •

والعقل وسائله لاصدار الأحكام متعددة وأحيانا يصيب وأحيانا يخطىء • فأن يتكلم المسلمون فى مثل هذا فذلك عـــادى تماما ومن ثم لابد أن ينشأ مثل علم المنطق • والقرآن الكريم لحكم كثيرة سجلناها فى كتابنا « **الأساس فى التفسير** » لم يضع الأحكام بجانب بعضها ولم يضع المسائل ذات الموضوع الواحد بجانب بعضها كما أن السنة جاءت بحسب الحاجة وبحسب النازلة وجاءت جوابا على سؤال أو توجيها مبتدأ وكانت تسجيلا لحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم لم تكن مسائلها بجانب بعضها ، فكان شىء عادى أن يبذل جهد آخر وهو أن يجمع ما ورد فى الموضوع الواحد من الكتاب والسنة بجانب بعضه سواء فى باب العقائد أم فى باب العمليات أم فى باب الأخلاق والسلوك • وأن يتوسع ذلك بتوسع المسائل المطروحة فى كل عصر أو بحسب احتياجات كل عصر • وأن يوجد فى كل عصر من يتفرغ لتخصص ما من هذه الاختصاصات وأن تنشأ نتيجة لذلك فى كل علم من هذه العلوم مدارس متعددة كل ذلك

شيء عادى فلئن نشأت مدرستا الكوفة والبصرة فى النحو فليس مستغربا اذن أن تنشأ مدارس متعددة فى هذه العلوم كأثر من آثار تعدد الفهم للنص الواحد والاختلاف فى اعتماد بعض النصوص غير القطعية الثبوت والاختلاف فى اعتماد بعض النصوص وعدم اعتمادها واعتماد بعض النقلة أو عدم اعتماده وكأثر من اعتماد بعض المعانى كالقياس أو عدم اعتماده وكأثر عن الموقف من خبر الآحاد ومذهب الصحابى وغير ذلك ، ومن ثم كان شيء عادى كذلك أن تعطى كل مدرسة رأيها فى طريقة الوصول للحكم الشرعى ، ومن ثم وجد علم أصول الفقه ، ووجدت مدارسه كل ذلك كان شيئا عاديا وأن يرافق ذلك نشأة مدارس متعددة كل منها يحقق وكل منها قد يصل الى نتيجة تختلف عن الأخرى كل ذلك عادى وغير مستغرب وغير مستنكر اذا لم يكن فيه نقض لمعنى لا تحتمل غيره النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة .

وأن يقرأ المسلم ما وصل اليه اجتهاد المحققين وأن يقرأ كتبهم التى جمعت مسائل الموضوع الواحد بعضها الى بعض كل ذلك شيء عادى .

* * *

وأن يصل فى كل علم فى هذه العلوم ناس الى رتبة الامامة فيه بحيث يكون لكلمتهم فيه وزن خاص فذلك كذلك شيء عادى . ومن ثم نجد الأمة الاسلامية تنظر الى كلام الشافعى وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل ومالك وأمثالهم فى باب الأحكام العملية ، وتنظر الى كلام الجنيد وأمثاله فى باب السلوكيات والأخلاق والسير الى الله ، وتنظر الى كلام أبى الحسن الأشعرى وأبى منصور الماتريدى فى باب العقائد تنظر الى كلام هؤلاء نظرة خاصة ، وتعطى لكلامهم فى هذه العلوم وزنا خاصا . ان هذا كله شيء عادى لا نكير عليه وأن يتبنى بعض المسلمين مذهبا فقهيا واحدا من مذاهب هؤلاء الأئمة اقتناعا به وأن يتبنى بعضهم الآخر مذهبا آخر فذلك أيضا شيء عادى .

* * *

وقد أطلق بعض علمائنا كلمة الفقه الأكبر على فقه العقائد ، وأدخلوا فى الكلام عن العقائد الكلام فى السياسات الشرعية والكلام فى الأخلاق ، كما أدخلوا فيه الكلام عن المعلومات من الدين بالضرورة وغير ذلك وخصوا الأحكام العملية بتسمية الفقه وعلم التصوف هو الجانب المتمم

للعقائد والفقه فهو لا يخرج عنهما فاذا كانت كتب الفقه تتحدث عن أحكام الصلاة فان علم التصوف هو الذى يبحث عن حالة الخشوع فيها وطريقة ذلك • وقد سمى الصحابة الخشوع علما فقالوا : « أول علم يرفع من الأرض الخشوع » •

واذا كانت كتب العقائد تحدثنا عن أسماء الله عز وجل وصفاته فكتب التصوف هى التى تحدثنا عن طريقة الشعور بهذه الصفات ومن ثم كان علم التصوف مكملا لعلم العقائد وعلم الفقه لهذا كله أسمينا هذه العلوم باسم الفقهين الكبير والأكبر •

ومن الفقه الكبير والأكبر أن يعرف الانسان طرق الوصول الى أحكام هذين الفقهين ، وذلك اما عن طريق المنطق العقلى واما عن طريق أصول الفقه ، ولا شك أن الذى ليس عنده حد أدنى من كل علم من هذه العلوم الخمسة لابد أن تفوته معان أو تذبل عنده معان من حقها أن تنمو أو تضمر عنده معان من حقها أن تكون أضخم ، أو تتضخم لديه معان فتأخذ أكثر من حجمها ، أو يقع فى الغلط فى بعض المعانى أو غير ذلك من جوانب الخطأ لأنه اما أن يكون لديه التصور الصحيح فى أمر أو لا فاذا ما قال قائل : هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكمل الخلق على الاطلاق ولم تكن عندهم هذه العلوم بمعناها الاصطلاحى الحادث •

نقول : ان نظافة الفطرة ونظافة البيئة • والتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل الى أعظم الكمالات فى كل شىء ، وهل هذه العلوم الا محاولة لوضع الأمور فى مواضعها بعد أن تعقدت الفطرة وانسخت البيئة وغاب التلقى المباشر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم •

* * *

ولقد كان من أهم أسباب الخلل فى المجتمع الاسلامى غياب التكامل فى العلوم المذكورة : العقائد والفقه والسلوك والعلمان المحيطان بهما أصول الفقه والمنطق اذ أن العلماء ألفوا أن يكتبوا فى كل علم اصطلح أن يكتب فيه من مسائل دون غيره ، ومن ثم فالمسلم ما لم يأخذ حظه من هذه العلوم كلها يبقى غائبا عن شىء رئيسى ومهم ، فمثلا موضوع الاخلاص يبحث فى كتب التصوف ، وموضوع الجهاد يبحث فى كتب

الفقه . وموضوع التوحيد الذي هو أساس الاخلاص والجهاد يبحث في كتب العقائد . اذا لم يقرأ الانسان هذه العلوم الثلاثة فانه لا يتكامل لديه فهم الأمور . واذا لم يعرف طرق الوصول الى الأحكام وانضباط ذلك بالقواعد الصحيحة فانه لا يثق بهذه العلوم .

ان كثيرين من المسلمين أخذوا علما من هذه العلوم واستغنوا به جهلا عن بقية العلوم الأخرى . ولم يلزموا أنفسهم بدراسة مستفيضة للكتاب والسنة . فكان من آثار ذلك خلل كبير .

* * *

ان كثيرين من المفسرين يعتمدون على أن أمهات المسائل مشروحة ومحققة ومقررة في محلها من كتب الاختصاص ومن ثم يشيرون اشارة الى بعض الأمور .

وان كثيرين من المحدثين لم يضع في حسابه أن يستقصي أو يؤلف ليعرض لكل المسائل التي تثار أو يمكن أن تثار .

والفقيه تكلم ضمن حدود مسائل الفقه .

والصوفي المحقق تكلم ضمن حدود اختصاصه .

والأصولي والمتكلم كل هؤلاء تكلموا ضمن اختصاصهم . وتركوا لكل طالب علم أن يكمل نفسه من خلال البحث عن كل ما يلزمه من علوم . ووجد في طبقات العلماء من كمل نفسه وكثيرون فاتهم الكثير الضروري للتكامل . وأما عامة الناس فنادرا من تجد منهم من أخذ بحظ كامل من كل ما يلزمه من دراسات في الكتاب والسنة أو دراسات في العلوم الخمسة التي انبثقت عنها . فكان أن وجد خلل . وزاد الطين بلة عدم وضع التصوف في محله كمحكوم من العلمين الآخرين العقائد والفقه . اذ أن القاعدة العامة التي قررها السيد أحمد الرزوق في كتابه النفيس « قواعد التصوف » كما قررها غيره أن الفقيه يحكم على الصوفي ولا يحكم الصوفي على الفقيه اذ لم يوجد صوفي وصل الى رتبة الاجتهاد وسلم له . هذا الوضع انقلب في العصور المتأخرة ، فصار الصوفي يحكم على الفقيه والفقيه يتبعه ، وأصبح الصوفي يقرر العقائد وعلماء التوحيد يتبعونه ، فحدث خلل كثير ، اذ انطلق الصوفية في الكلام حتى أصبح كل انسان يتكلم بحرية فيما كان يحكم على قائله

بالقتل وصار مهمة العلماء التبرير والتقرير وانطلق الصوفيون محتقرين علم العلماء وفتاوى الفقهاء فغابت عنهم كثير من الأحكام والبديهات الا من رحم الله تعالى فتوسعت دائرة الخلل وأصبح من الواجبات وضع الأمور فى مواضعها واعطاء كل علم من هذه العلوم حقه وتبيين حدوده واظهار ضرورة التكامل فيما بين هذه العلوم مع بيان جوانب الخطأ المنتشرة فيها وعنها •

* * *

ويتساءل بعضهم ، أوليست دراسة الكتاب والسنة مغنية عن هذا كله ؟ نقول : نعم ولكن دراسة الكتاب والسنة تحتاج الى ضوابط وقواعد وأصول لغوية وعقلية : وهذا يقتضى دراسة لأصول الفقه والمنطق ، والكتاب والسنة تعرضا لمسائل كثيرة فى الاعتقاد والعمل والسلوك ، وقد وقع كثير من الناس فى غلط الفهم أو غلط العمل فاقتضى ذلك تحرير هذه المسائل كلها فلم تكن العلوم الثلاثة « العقائد والفقه والتصوف » الا محاولة لذلك • ثم مسائل الحياة متجددة ومعقدة فلابد من أجوبة عنها تنبثق من الكتاب والسنة ، وان لم يكن منصوصا عنها فى الكتاب والسنة والعلوم الثلاثة كل أجاب فى اختصاصه على هذه المسائل ومن ثم كانت دراسة العلوم الخمسة هى العاصم للفهم الصحيح والدال على المسار الصحيح فى الأحكام وطرق استنباطها من الكتاب والسنة ، ومن ثم فقد دعونا فى كتابنا : « **جند الله ثقافة وأخلاقا** » الى دراسة مستفيضة للكتاب والسنة مع العلوم الأربعة ولم نذكر المنطق هناك لأن علماء أصول الفقه توسعوا فيما كتبوه حتى أغنوا عن دراسة علم المنطق بشكل مستقل •

ولعل هذا الجزء الأول من هذه الجولة حتى ههنا ساعد على فهم قضية الفقهين الكبير والأكبر وضرورة دراستهما ، فلنر فيما بقى من هذه الجولة كيف أن دراسة هذين الفقهين لابد منها اما كعلاج أو للوصول الى شىء لا نصل اليه الا من خلالهما •

* * *

— ٢ —

ان من مظاهر عصرنا وظواهره أنك تجد ناسا يؤمنون بكليات هذا الاسلام ولا يؤمنون بفرعياته وجزئياته وهؤلاء كثيرون ، فمنهم من

يخلع على الاسلام شعارات العصر فيقول : ان الاسلام دين المساواة أو الحرية أو الاخاء أو العدالة أو غير ذلك وبناء عليه فأى قضية من قضايا الحياة يمكن أن يعطى رأيه فيها كأثر عن تصوره لهذه الشعارات . ومنهم من يؤمن بالاسلام ككل حتى اذا واجهته بحكم من أحكامه استغربه وقد يكون الحكم مجمعا عليه . واذا تأملت سر الخلل فى ذلك فانك تجده يعود الى غفلة عن الدراسات الأصولية والدراسات الفقهية . فلو أن انسانا درس أصول الفقه ، ثم درس كتب الفقه لاستطاع دائما أن يربط الكليات بالجزئيات والفروع بالأصول ، ولاستطاع أن يضبط الأمور ضبطا محكما قاطعا الطريق على الهوى وعلى الخطأ ولأدرك كذلك أحكام كل ما يصادفه . ولاستطاع أن يميز التمييز الدقيق بين ما هو اسلام وبين ما هو كفر ، وذلك لن يتأتى لانسان بمعزل عن دراسات أصول الفقه ودراسات كتب الفقه ويخطىء من لا يرى هذه الرؤية .

انك من هذا المثال تدرك أن المسرى الذى سارت عليه الأمة فى وضع علم أصول الفقه لاستنباط حكم كل فرعية من الفرعيات كان صحيحا ، لضبط المسار . فالانكار اذن على وجود القواعد أو على ما انبثق عنها كان خطأ . وعدم الدراسة لهذا أو هذا سيبقى الانسان معرضا للخطأ . وما يقال فى باب الفقهيات يقال فى باب العقائد ، ويقال فى باب التصوف ولا نريد فى هذا كله الا هذه العلوم فى وضعها المحرر المحقق المنقح لأنه اذا خالط هذه العلوم الخطأ فانها تصبح داء بدلا من أن تكون دواء ، وتصبح أداة انحراف ، وقد أريد لها أن تكون أداة عصمة ، وتصبح مبعدة عن هدى الكتاب والسنة وهى التى أوجدت لفهم نصوص الكتاب والسنة فهما صحيحا ، ولجعل الأمور كلها تنبثق الانبثاق الصحيح عن الكتاب والسنة .

* * *

وهناك ناس يتسرعون فى الفتوى تسرعا عجيبا وذلك من أخطر الأمور « أجرؤكم على الفتوى أجرؤكم على النار » . وبعض هؤلاء المتسرعين من حملة الاسلام ، وهؤلاء على أنواع منهم ناس قرأوا نصوصا من الكتاب والسنة مكثيرن أو مقلين ، ثم أباحوا لأنفسهم أن يفتوا فى أى قضية من القضايا دون أن يملكوا أهلية ذلك . وفى مقابل هؤلاء وأولئك المذكورين فى الفقرة السابقة نجد ناسا قرأوا كتاب فقه أو كتاب توحيد على مذهب معين وغابت عنهم النظرة الكلية للاسلام ،

وغابت عنهم كليات الاسلام ، وضاقت آفاقهم ولم يعرفوا عصرهم ، ولم يحسنوا أن يضعوا الأمور فى مواضعها ، ولم يحسنوا أن يتخذوا المواقف الصحيحة مما حولهم ، ولا أن يتكلموا الكلمة المناسبة فيما يجرى أو فيما ينبغى ، وخلط ناس بين الحكم العقلى والحكم الشرعى والحكم العادى التجريبى ، فاضطربت نتيجة لذلك نظراتهم ، واختلطت تصوراتهم ، ولم يعرف ناس ضوابط الحكم العقلى وضوابط الحكم الشرعى وضوابط الحكم التجريبى ، فحدث نتيجة ذلك غلط كثير وخطأ كثير وضلال كثير ، ومن ثم فاننا ندعو المسلم الى دراسة العقائد الاسلامية كما سجلها أئمتنا العظام ، وندعو المسلم الى دراسة الكتاب والسنة واتجاهات الأئمة عامة فى فهم نصوصهما ، وندعو المسلم الى أن يعرف عصره لأن الفتوى تقدر زمانا ومكانا وشخصا ولا تعتبر دعوتنا هذه بمجموعها تتناقض مع بعضها بل هى بمجموعها يكمل بعضها بعضا بل هى فريضة من فرائض الله على المسلم المعاصر حتى لا يقع فى خطأ ولا انحراف • فدعوتنا بمجموعها كما سجلناها فى هذه الرسالة وكما فصلنا بعضا منها فى كتاب « **جند الله ثقافة وأخلاقا** » هى العلاج الحاسم لكثير من جوانب الخلل بل ان هذه الجوانب من الخلل لا يمكن أن تعالج بدونها •

ولعله بهذا الجزء من هذه الجولة أدركنا أن دراسة هذين الفقهين هى العلاج لبعض الحالات الخطرة فى مجتمعنا وسنرى فى الجزء الثالث من هذه الجولة أن دراسة هذين الفقهين لابد منها كعلاج ولابد منها لوضوح الرؤية •

* * *

— ٣ —

فى عصرنا تنطلق الشعوب والجماعات والأفراد من منطلق المصلحة والمنفعة لتحدد سلوكها على ضوء ما تراه فى ذلك وحده دون أن تكون هناك ضوابط محددة لذلك ، وفى عصرنا تجد أن الأعراف والتقاليد اما مرفوضة ومتمرد عليها دون ضوابط ، واما محافظ عليها وملتزم بها دون تفكير فى أصلها وصحتها أو عدم صحتها • وفى عصرنا تجد كثيرين من الناس يهجمون على التحليل أو التحريم بمحض الهوى • وفى عصرنا تجد روح التحليل والاباحة والاستباحة تفرض منطقها على سلوك الناس • وفى عصرنا تجد المفسرين لدين الله على حسب أهوائهم كثيرين

مما وافق أهواءهم استحسنوه . وما استحسنوه استباحوه ، وما خالف أهواءهم قبحوه فرفضوه فحرموه .

ولما كان الكتاب والسنة قد وضعا الضوابط والقواعد لمعرفة ما هو مصلحة مقبولة أو مفسدة مرذولة ولمعرفة العرف الصالح الذى ينبغى التمسك به أو يجوز ، والعرف الفاسد الذى يحرم التمسك به ويجب أن يزول ، ولمعرفة الحسن وقواعد الاستحسان ، والقبح وقواعد التقبيح ، ولمعرفة ما يباح وما يحرم .

ولما لم يكن شىء الا وقد حدد الاسلام ضوابطه وقواعده ومن ذلك الاجتهاد فالكتاب والسنة كما حددا كثيرا من الأحكام فانهما وضعا القواعد للوصول الى معرفة كافة الأحكام . لما كان الأمر كذلك . ولما كان واقع الحال ما وصفناه فان المسلم لا يسعه فى عصر هذا شأنه الا يكون عنده المام بعلم أصول الفقه ، والمام بالفقه نفسه . ومتى درس المسلم علم أصول الفقه فانه لابد أن تتغير نظرته الى الفقه نفسه والى اتجاهات الأئمة والى أسباب الاختلاف فى كثير من الأحكام . ويسيرى أن لذلك ما يبرره ، ويستحيل على منصف أن يدرس علم أصول الفقه ، ثم يبقى رأيه فى الفقه ومذاهب الأئمة الفقهية على حاله . ومن ثم فاننا نؤكد على دراسة علم أصول الفقه والفقه فى عصر لا يعصم من ضلالاته بعد توفيق الله الا العلم . ومع أصول الفقه لابد من دراسة علم أصول الدين الذى هو علم العقائد الاسلامية فى كتبه الأصلية لأنه العلم الامام الذى به يتحدد المسار الصحيح للمسلم .

واذا نظرنا الى العلة الثانية بعد علة الجهل فى أسباب ما ذكرناه فانها فقدان التقوى والورع واذا كان هذا وأمثاله محله علم التصوف المحرر فان دراسة هذه العلوم بمجموعها هى الدواء لكثير مما ذكرناه فى هذه الفقرة ، فهى نقطة أخرى اذن تضاف كموجب من موجبات دراسة علوم الفقهين الكبير والأكبر .

ان أى فراغ ثقافى يوجد فى شخصية المسلم فى عصرنا يعرضه لأن يقع فى دائرة من دوائر الاضلال المتعمد ، ان هذا العصر الذى لم تخل فيه دائرة من دوائر الثقافة الاسلامية الا وقد تخصص فيها قوم من الكفرة بقصد الافساد من خلال هذا التخصص لا يسع المسلم أن يكون جاهلا فى أى جانب من هذه الجوانب .

* * *

وفى عصرنا حيث يقف المسلم بين افراط وتفريط فى موضوع علم التوحيد أو التفقه أو التصوف لابد أن يبذل جهدا ليضع الأمور فى مواضعها . وليملك الميزان الذى يزن به ما حوله ، فيعطيه مناعة ، ويضعه على الحقيقة فى جوانب من المعرفة وفى الدعوة الى الله عز وجل فى عصرنا الذى أصبح العلم فيه هو الأداة الأقوى • نقول هذا مع معرفتنا أن علوم الفقه والتصوف والتوحيد دخل فيها ما لم يقله أئمتها المعتمدون وبما لا يتفق مع أصولها على تفاوت فى ذلك •

فمثلا نجد بعض المؤلفين فى الفقه يدخلون بعض المسائل فى كتب الفقه ويصدرون فيها أحكاما بناء على تعليلات طبية كانت رائجة فى عصرهم ، وليست صحيحة ، وليس لها أصل فى الطب النبوى ، ونجد بعضهم يدخل بعض المسائل ويصدر بعض الأحكام بناء على أحاديث مكذوبة أو ضعيفة مما لم يتكلم به امام المذهب ، ومما لا تجده فى أى كتاب نقل فيه أئمة المذهب المذهب وبما لا يتفق مع أصول المذهب أصلا • فاذا قرأ الناس كتاب فقه من هذا النوع ومرت عليهم مسائل من هذا القبيل نظروا الى العلم وأهله بانتقاص •

وفى كتب التوحيد وجد التعقيد وانعدام ذكر الدليل أحيانا ، وأحيانا يذكر الدليل ولكنه ليس الدليل الذى تبنى عليه العقائد وكيف والعقائد هى العقائد •

وهذا كله يقتضى وضع الأمور فى مواضعها على بصيرة ، ثم ان المسلم المعاصر ، بحاجة الى أن يعرف جوابا على ما يصادفه امامه فى هذا العصر بالدقة التى لا يحتمل غيرها دين هو وحده الدين الحق •

ولن يتم ذلك الا بالدراسة المستوعبة لكل ما تلزم دراسته أصولا وفروعا مع التحقيق • ان المسلم بحاجة الى تربية أخلاقية وروحية تحفظه من مفاسد العصر وكل ذلك لابد منه وللوصول الى هذا كله لابد من جهد يبذل فى الفقهين الكبير والأكبر وأصولهما •

وفى كثير من الأحيان يقع الانسان ضحية خدعة مزورة ، ومن ذلك أنك تجد كثيرين يحاولون أن يضلوا الناس عن شريعة الله بحجة الاختلاف فى الشريعة الاســـلامية وبهذه الحجة يحاولون أن يعطلوا الشريعة الاسلامية متناسين أن ما وقع فيه الاختلاف قليل بالنسبة الى الكثير

الذى لا خلاف فيه ، فاذا حدث خلاف فى بعض فرعيات الزكاة فلا خلاف حول فرضيـــة الزكاة ، واذا حدث خـــلاف حـــول فرعيات فى نظـــام الارث فلا خـــلاف فى نظـــام الارث ، واذا حدث خـــلاف حول فرعيـــات فى حـــد السرقة أو حد الزنا فلا خـــلاف فى حـــــد السرقة والزنا وأمثال ذلك كثيرة وهؤلاء بحجة الخلاف القليل يريدون أن يلغوا كل شىء فى الشريعة .

وهناك ناس من أبناء الفرق المنشقة عن جسم الأمة الاسلامية يحاولون أن يعطوا أنفسهم صفة مذهب من المذاهب أو طريقة صوفية فكما أن هناك طرقا صوفية اسلامية فهم يشكلون طريقة صوفية ، وكما أن هناك مذهبا حنفيا وآخر شافعيا منهم كذلك مذهب من هذه المذاهب مع أنهم ينقضون أصول الشريعة كلها .

قال تعالى : « **وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة** »(١) . من معنى هذا النص نجد أن الأمر بالعبادة والاخلاص فيها والصلاة والزكاة من بديهيات كل وحى ورسالة أنزلها الله عز وجل فعندما نجد ناسا يعطلون التوحيد والعبادة والصلاة والزكاة فهل يبقى بعد ذلك دين أصلا ؟ ومن ثم لابد أن يكون واضحا الحدود التى يصح فيها الاختلاف وما هى الحدود التى اذا تجاوزها الانســـان فى الفهم يضل أو يكفر ؟

أولا : ان هناك قضايا بديهية أى انكار لها أو خروج عنها يعتبر كفرا وخروجا عن الاسلام ، وهى التى يسميها العلماء : القضايا المعلومة من الدين بالضرورة .

ثانيا : ان هناك قضايا لا يصح الاختلاف فيها ولا يصح أن تفهم الا ضمن منحى واحد ومن خالف فيها لا يكفر ولكنه يخرج عن الفهم الصحيح الذى كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو بهذا لا يكون كافرا وانما يكون ضالا وللضلال درجات .

ثالثا : ان هناك قضايا يصح الاختلاف فيها ولا يمكن ألا يكون فيها اختلاف فما دام هذا الاختلاف مبنيا على قواعد وضوابط صحيحة ولم يدفع اليه هوى فهذا الذى لا غبار عليه .

---

(١) البينة : ٥ .

رابعا : ما ثبت بنص قطعى الثبوت قطعى الدلالة سالما من المعارضة والنسخ وما ثبت بالاجماع القطعى الثبوت القطعى الدلالة المتوافرة فيه شروط الاجماع المجمع على ثبوته فهذا كله من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة التى يعتبر انكارها كفرا قبل البيان أو بعد البيـــان على خلاف فى ذلك وما اختلف فيه أئمة الاجتهاد ومما يحتمل الاجتهاد ويسوغ فيه فهذا الذى لا حرج فى الاختلاف فيه اذا كان المتكلمون أهلا للاجتهاد واختلفوا بسبب موجب للاختلاف اما لتعارض فى النصوص أو لاختلاف فى ثبوت بعض الآثار أو لاحتمال النص نفسه أكثر من فهم صحيح سليم لا يعارض اجماعا ولا يعارض نصا قطعى الثبوت قطعى الدلالة .

وأما ما خالف فيه أهل الأهواء النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة أو خالفوا فيه الاجماع مما اتكأوا فيه على شبهة فهذا هو الضلال والبدعـــة .

* * *

ما ذكرنا فى هذا المقام من أجوبة سريعة لا يغنى عن التفصيل ولكنه يضع أمام المسلم نقاطا تريه ضرورة الفقه والعلم فى مثل هذا العصر ، أن عصرا فيه مثل هذه الطروح الكثيرة لا خيار أمام المسلمين ألا يكون على بصيرة فى كل أمر .

انك فى أى لحظة معرض لأن تصادف أصنافا من الناس كل له رأيه وشبهه وطروحه التى من خلالها يريد أن ينسف دين الله نسفا وأنت كمسلم مطالب ألا تقع فى شركه(١) ثم أن تقيم الحجة عليه وكيف يتم هذا أو هذا دون ابصار واضح للأمور كلها ومعرفة فى الخطأ والصواب ومواطن الخلاف والاختلاف والرأى المسدد فى ذلك كله .

* * *

ان هناك ناسا بحجة فســـاد العصر يتركون الالتزام والتطبيق وهو منطق عجيب لأن التكليف فى هذه الشريعة بحسب الوسع والطاقة فما من حالة كلف الله عز وجل فيها أحدا بما لا يطيق ولكنها الطاقة الحقيقية للانسان ، وقد فتح الاسلام للانسان بابى الرخصة والعزيمة بحيث يستطيع أن يلج باب الرخصة حيث يصعب عليه باب العزيمة .

---

(١) بفتح الشين والراء .

واذا فسد العصر فليس أدب المسلم أن يفسد بفساده ، بل واجبه ان يستمر على الصلاح وأن يصلح ، قال عليه الصلاة والسلام : « لا تكونوا امعة تقولون ان أحسن الناس أحسنا ، وان أساءوا ظلمنا ، ولكن وطنوا أنفسكم ان أحسن الناس أن تحسنوا وان أساءوا فلا تظلموا » وقال تعالى « **والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين** »(١) • والمسلم عليه أن يقوم بحق الله عز وجل عليه فى كل ظرف وفى كل وضع : « **ان ابراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين** »(٢) •

ان المسلم الحق يقوم بحق الله ولو انفرد عن العالم أو انفرد العالم عنه وهو مكلف ببذل الوسع : « **فاتقوا الله ما استطعتم** »(٣) • الا أن هذا الوسع وهذه الطاقة والحدود التى يجوز فيها الترك ، والحالات التى لا يجوز فيها الترك ليست سائبة بل هى نفسها موضحة فى شريعة الله عز وجل يعرفها العالم ويجهلها الجاهل وليس أمام المسلم المعاصر خيار أن يجهلها فلم يبق أمامه الا العلم ، والعلم الذى يحقق هذا انما هو علم الفقهين الكبير والأكبر •

* * *

وهناك ناس بحجة فساد العصر يقفون موقفا متشددا • وللتشدد مظهران :

المظهر الأول : حمل الانسان نفسه على العزيمة وهذا أدب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« كنا ندع تسعة أعشار الحلال مخافة الوقوع فى الحرام » • « لا يبلغ انسان حقيقة التقوى حتى يدع ما لا بأس به مخافة مما به بأس » •

ان حمل الانسان نفسه على العزيمة طيب وكريم ، فما لم توجد الذرى العليا فى القدوة فان الناس يضيعون أو يتساهلون ، فيؤدى ذلك الى التفلت والتبرير الخاطىء للنفس عن أكثر الخلق •

وأما المظهر الثانى : وهو التشدد بحجة فساد العصر فى الفتوى بحيث يبحث الانسان دائما عن أشد الأقوال فى كل المذاهب ليحمل الناس

---

(١) الأعراف : ١٧٠ •
(٢) النحل : ١٢٠ •
(٣) التغابن : ١٦ •

عليها ويطالب الناس بها ، وأحيانا يكون مذهبيا ومع ذلك يفتى بغير مذهبه لأنه الأشد وأحيانا قد يبلغ به التشدد فى محاسبة الناس الى درجة يخرج بها الأشياء عن طبيعتها والحياة الاسلامية عن فطرتها • فالمزاح المباح يصبح منكرا ، والمداعبة اللطيفة تصبح منكرا والضحك الغالب يصبح حراما ، والعبوس الدائم يصبح أدبا • والضرب المبرح للأولاد يعتبر تربية ، وأين هذا كله من فكرة أدب الوقت التى تحـــدث عنها علماؤنا ؟ وأين هذا من أدب الصحابة ؟ وأين هذا من هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ « كان أصحاب رسول الله يتبادحون بالبطيخ حتى اذا جاء الجد كانوا هم الرجال » ، « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفكه الناس مع نسائه » وأركب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن والحسين على ظهره وقال : « نعم الجمل جملكما ونعم العدلان أنتما » • وكان الشافعى يقول : ليس من الأدب الوقـــار فى البستان ـــ أى فى النزهة ـــ وكان الصحابة يتصرفون فى القضية الواحدة أكثر من تصرف ، وكان صلى الله عليه وسلم يسكت عن الجميع • وكره الفقهاء أن يعظ الانسان على المـــائدة بالتذكير بالنار وكان رسول الله اذا خير بين أمرين يختار أيسرهما ما لم يكن اثما • وفرق الفقهاء بين المنكر المجمع عليه وبين ما اختلف الفقهاء فى حكمه • وكل ذلك قضايا ينبغى أن يكون الانسان على فقه دقيق فيها لكيلا يحرج الناس وطريق ذلك كله العلم الدقيق بالفقهين الكبير والأكبر مع دراسة الكتاب والسنة فذلك وحده هو الذى يجعل الانسان على موقف سليم مما يمكن أن يجابه أو يواجه •

* * *

وهناك ناس يتركون فرائض الوقت لأدنى مشقة يتصورونها : ان شريعة الله عز وجل رفعت الاعنات والمشقة والحرج عن الانسان قـــال تعـــالى : « **ويضع عنهم اصرهم والأغلال التى كانت عليهم** »(١) وقـــال : « **وما جعل عليكم فى الدين من حرج** »(٢) وقـــال : « **يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر** »(٣) ولكن ناسا من الناس يفهمون هذا كله فهما موسعا لدرجة أن بعضهم يتفلتون من التكليف كله بحجة ذلك وبحجة أن الله غفور رحيم • وبعضهم لأدنى مشقة أو لأدنى وضع غير

---

(١) الأعراف : ١٥٧ •
(٢) الحج : ٧٨ •
(٣) البقرة : ١٨٥ •

ادى يتفلتون من الفرائض وكل ذلك جهل فى موضوع التصور العام ن التكليف ومداه والحالات التى تطرأ على أصل التكليف فتخففه و ترفع الحكم وكل ذلك يحتاج الى بيان وتربية عليه وذلك لا يكون بلا لم ومواطن هذا النوع من العلم انما هو الفقهان الكبير والأكبر •

* * *

وهناك ناس ينسون أن فى الشريعة فتوى وتقوى ومراعاة لقضايا ذوق والمروءات ومن ثم لا تجد ورعا فى التطبيق ولا مراعاة للمشاعر العواطف ، ولابد أن يأخذ هذا طريقه الى الوضوح من خلال التعليم التربية فيربى الانسان على الورع مع تعريفه على الحكم الشرعى ، يربى على مراعاة قضايا الذوق العام كما يربى على تنفيذ الحكم شرعى يقول عليه السلام :

« انكم قادمون على اخوانكم فأصلحوا رحالكم وأحسنوا لباسكم تى تكونوا كأنكم شامة فى أعين الناس فان الله لا يحب الفحش ولا تفحش » •

ويتحدث الفقهاء عن قضايا تخل بالمروءة ويرتبون عليها سقوط دالة الانســـان مما يشير الى أن هناك بابا واسعا فى الشريعة هو اب مراعاة العرف الصالح والرأى العـــام الفطرى السليم وأن الشريعة نحت الباب لمواضيع الأريحيات والنخوة والشهامة وكلها قضايا ينبغى ن تأخذ حظها فى فقه المسلم لأن اغفالها يبقى ثغرات فى شخصية المسلم تليق ومواطن ذلك كله الفقهان الكبير والأكبر •

* * *

وهناك ناس يلتزمون بحد أدنى من الشريعة وينكرون على من لتزمون بالحد الأعلى من التطبيق وهناك ناس ينكرون على من يأخذ لحد الأدنى من الشريعة غير مفرقين بين حق التربية وحدود الانكار •

ذهب بعضهم الى أن كل ما اختلف فى حكمه أئمة الاجتهاد وكل ما صلوا اليه يعتبر من الشريعة الاسلامية وأن أقوالهم كلها تدور بين خصة وعزيمة أو بين حد أعلى من الشريعة وحد أدنى ومن ثم قال شافعى : أجمع العلماء على أن الله لا يعذب فيما اختلف فيه العلماء ، يصعب على كل الناس أن يلتزموا بالحد الأعلى من الشريعة بشكل

دائم لأن ظروف الناس متفاوتة ، ولو كان الشارع لم يرد أن تراعى الحالات المختلفة لجعل نصوص الشريعة بحيث لا يكون فى القضية الواحدة الا وجه واحد ، فشىء عـادى اذن أن تكون بعض القضايا فيها أكثر من رأى ، والمفروض فى هذه الحالة أن تسعى التربية الى جعل المسلم فى القمة وفى الوقت نفسه ينظر بعين العذر الى أولئك الذين لا يستطيعون الارتقاء الى القمة ولكن يحدث أحيانا أن هؤلاء الذين لا يستطيعون الارتقاء الى القمم العليا ينظرون الى الآخذين بالعزائم بعين الانتقاص .

فمثلا القمة فى موضوع الحجاب الاسلامى أن تستر المرأة المسلمة جسمها كله بما فى ذلك الوجه ، وهناك أقوال أخرى تبيح كشف شىء مما دون ذلك . والمفروض بالمسلم أن ينظر الى امرأة تستر كل شىء باكبار ولكن غلطا يقع فيحمل مسلم جاهل على هذا الالتزام العالى نحو الله وفى المقابل نجد ناسا يطالبون كل امرأة بهذه القمة ، وينكرون على من تلتزم بحد أدنى من الشريعة فى هذا الشأن فى عصر ساءت ظروفه وتعددت ضغوطه حتى أصبح الالتزام بالحد الأدنى فى بعض البيئات بعدل مقام الصديقية فى عصور أخرى .

ويلاحظ أن أدب الشارع فى موضوع الدعوة والتربية التدرج ومن ثم قال علماء المسلمين : ان المرشد لا يتقيد بمذهب لأن مذهبا واحدا لا يسع الناس ، ولا يسع الحالات ، وكثيرون من الناس لا يحسنون وضع هذه الأمور فى مواضعها ان فى العمل والتطبيق أو فى الانكار والتأديب وبعضهم ينكر على من يحسن وضع الأمور فى مواضعها فى هذا الشأن ولاشك أن المبتدىء غير المنتهى وحساب الأول غير حساب الثانى وحساب العالم غير حساب الجاهل وقديما قالوا :

« حسنات الأبرار سيئات المقربين » .

* * *

وهناك ناس تمر العبارة فى مكان ما أو النص فلا يستطيعون وضعه فى اطاره الحقيقى ويتجرأون من خلال ذلك على الفتوى دون معرفة بحقيقة الأمر من كل جانب .

فتراهم تمر عليهم عبارة فى باب الحدود حول ما يسقط الحد

فيفهمون من ذلك أن المسقط للحد يعنى الاباحة وتمر عليهم عبارة فى باب العورة فى قضية الصلاة فيرون جواز كشف العورة اذن وتمر عليهم عبارة صحابى فى وضع معين فيحملونها على وضع مختلف تماما وفى كثير من الأحيان تجد الموضوع الواحد ترتبط به قضايا كثيرة وله حيثيات دقيقة فتراهم لأدنى رؤية لجانب من الموضوع يتجرأون على الفتوى فى الموضوع كله .

وهل العلاج لهذا كله الا العلم المحيط ولتكن هذه هى نهاية هذه الجولة .

ولعله اتضح من خلالها الى حد ما ضرورة الدراسة المستوعبة للفقهين الكبير والأكبر كما لعله اتضح أن نشأة هذين الفقهين شىء عادى تماما بل لابد منه وأن المسلم ليس أمامه خيار الا أن يدرس علوم هذين الفقهين وأصولهما .

* * *